

ماذا ينتظر مجلس تازة بعدما فشل في مواكبة إنتظار الساكنة.. فراغ

ماذا ينتظر مجلس تازة بعدما فشل في مواكبة إنتظار الساكنة.. فراغ



تخلف مجلس تازة عن مواكبة كل الخطابات الملكية ، ترشيد النفقات ، خلق الملائمة ، المشاركة في التدبير والمساهمة ، وبقي المجلس ينهج وسيلة نحن والطوفان من بعدنا ، هذا الخلاف يتحملة جمال المسعودي لأنه الرأس المطلوب للمحاسبة ، بفعل ولايتين ، الأولى كان فيها نائبا أول لبلدية تازة 2008 ، ورئيسا لسنة 2015 ، وهو من فاوض باقي التشكيلات الحزبية .



الخلاف الجديد الذي يستمر الى الآن ، وتتصدى له الأغلبية العددية ، ومنها أعضاء من المكتب المسير ، وبقي حزب ب 10 أعضاء يسير جماعة تازة وكلهم من حزب العدالة والتنمية ، إذن أصبحنا بتازة مرهونون للأحزاب وليس للمجلس المتجانس يعمل بالدستور وتكافؤ الفرص ، وتغليب مصلحة المواطن والوطن لخدمة المدينة ، مع الفارق أن من يمثل تازة والإقليم ، رئيس سبق أن كان نائبا أولا وهو الآن رئيس ، مع وظيفة برلماني سابق وحالي .

10 أعضاء من حزب العدالة والتنمية ، عاضون بالنواجد ، على البقاء ببلدية تازة ، رغم إنسحاب أعضاء من المكتب وإلتحاقهم بالمعارضة

العددية .
كان أولى ، أن يتوقف المجلس ، وإعادة إنتخاب المكتب المسير ،
ليتسنى لباقي مكوناته ممارسة المهام الموكولة لهم ، ونحن الآن
أمام ، حالة فريدة في المغرب منذ الإستحقاق الأخير ، المناصب
والمهام بيد حزب العدالة والباقي يتفرج ، ومن هنا خرج الخلاف ،
وظهر للعيان ، ولا وجود للإعتبارية المقدسة لخدمة المدينة طبقا لكل
الأعراف عند هؤلاء بحكم ما سبق والمعطيات على الأرض .

شي يكوي ، شي يبخ ، وحزبان معنيان بكل ما وقع لتازة طيلة الحقبة
الممتدة من 2008 الى الآن ، الجرار والإستقلال هما الضحايا الآن ،
الحركة والعدالة سيرا ولا زالوا الى الآن ، والمحاسبة يجب أن
تطالبهما ، والذي لا زال منهما مختبئ داخل 10 أعضاء ، يجب أن يعلن
موقفه ، هل هو مع الأغلبية العددية ومع حزبه أم لا .

تعيش بلدية تازة ، حالة الإستثناء في المغرب ، ومرة 2 سنتين وأكثر
والحال هو الحال ، شيء واحد الذي يسير بسرعة ، رخص العقارات ، أي
التجزئات ، ولا بد من تذكير المجلس ، أن صياح المواطنين بأن تازة
مشات ، وحشومة عليكم ، وووو... ، تعبير في غاية من الأهمية ، وهل
ستبق الساكنة مرهونة ل 10 أعضاء ، وهل المعارضة العددية قادرة
على التعبئة وأخذ مصالح المواطن والمدينة بعين الإعتبار .

يتبع .. عبدالحق خرباش .. 23.12.2018

س. . 09.30